

شاي فلدمان
يهودا بن مئير

المجتمع الإسرائيلي في مواجهة التحديات الأمنية الصعبة*

تؤثر إسرائيل في احتمالات السلام والحرب في الشرق الأوسط تأثيراً قوياً وبطرق معقدة. فحكومتها التي تعمل في ظل ديمقراطية دينامية عالية تعكس، إلى حد ما، أفضلويات الرأي العام الإسرائيلي ونزعاته الاجتماعية - السياسية. ومن ثم فإن فهم كيفية تأثير إسرائيل في احتمالات السلام والحرب في المنطقة يتطلب تفويماً خصائص مجتمعها. ولا بد، بصورة خاصة، من تفويماً قدرة إسرائيل على التحمل في مواجهة التحديات الأمنية الصعبة.

إن صورة المزاج العام في إسرائيل، المقدمة هنا، مستمدة من الاستطلاع الواسع للرأي العام الإسرائيلي من جانب مؤسسات متعددة، ولا سيما تلك التي يجريها مركز يافى في إطار مشروعه المسمى "الرأي العام والأمن القومي". ويشكل الذين استطلعوا في عمليات المسح المذكورة هنا عينات تمثيلية لسكان إسرائيل اليهود البالغين. وعلى غرار أي مسح عام، تكون نتائج هذه الاستطلاعات قابلة لتفسيرات متنافسة، ولذلك يجب اعتبار التحليل التالي مجرد واحدة من الطرق لفهم الميول السياسية والاجتماعية في إسرائيل.

بحلول سنة 2003، دخلت إسرائيل أواسط الخمسينات من عمرها. وخلال هذه الفترة الوجيزة من وجود الدولة، شهدت فعلاً النضال من أجل الاستقلال وتشكيل الدولة، وموجات من الهجرة الجماعية، وخمس حروب كبرى، وغزواً مطولاً للبنان، وانتفاضة شعبية فلسطينية (الانتفاضة الأولى)، وأكثر من عامين ونصف عام من العنف والإرهاب المستمرين (الانتفاضة الثانية). وقد خلّفت هذه التطورات آثاراً مهمة في المجتمع الإسرائيلي.

ما هي هذه الآثار؟ فيما يتعلق ببرنامج سياسة إسرائيل الدفاعية والخارجية، دعمت الأغلبية اليهودية في البلد التدابير القوية لحماية إسرائيل من الإرهاب

* المصدر: مقتطفات من الفصل السادس من التقرير السنوي الذي أصدره مركز يافى للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، بعنوان "الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط، 2002 - 3002". وقد أخذت هذه المقتطفات من موقع المركز في الإنترنت:

<http://www.tau.ac.il/jcss/images/MESB.pdf>

والتحديات الأمنية الأخرى، في حين أنها كانت راغبة في الذهاب بعيداً لإنهاء النزاع المستمر مع الفلسطينيين. وبهذا المعنى، كان المجتمع الإسرائيلي متشدداً تكتيكياً وعملياً، في حين بقي منفتحاً على التسوية الاستراتيجية والسياسية. وفي الوقت نفسه، أدت أعوام العنف إلى ازدياد التشاؤم لدى الإسرائيليين: لقد كانوا راغبين في التوصل إلى الحل الوسط المطلوبة من أجل السلام، لكنهم لم يكونوا مقتنعين بأن تقديم حتى أقصى التنازلات يمكن أن يؤدي إلى نهاية الصراع.

لقيت هذه الخلاصة تأييداً من البيانات التي توصلت إليها أعمال المسح السنوية لمشروع مركز يافي فيما يتعلق بالرأي العام والأمن القومي. فقد هبطت النسبة المئوية للمستجوبين الذين يعتقدون أن معظم الفلسطينيين يريد السلام من 64% في سنة 1999 إلى 52% في سنة 2000، و46% في سنة 2001، و37% في سنة 2002. وفي هذه السنة الأخيرة (2002)، اعتقد 32% فقط أن في الإمكان التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وتراجعت نسبة الذين يؤمنون بأن نهاية الصراع العربي - الإسرائيلي يمكن أن تتحقق عن طريق التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين والدول العربية بشكل جذري من 67% في سنة 1999 إلى 30% في سنة 2001، وإلى 26% فقط في سنة 2002. كما انخفض تأييد عملية أوسلو من 58% في سنة 2001 إلى 35% في سنة 2002.

وعلى غرار ذلك، في استطلاع أجراه مركز تامي ستاينمتر لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب أواخر آب/أغسطس 2002، ذكر 71% من المستجوبين أنهم لا يعتقدون أن اتفاق أوسلو يمكن أن يفضي إلى سلام، في مقابل 15% لا يزالون يؤمنون بعملية أوسلو. وأشار 72% من المستجوبين إلى أنهم لا يؤمنون بأن الفلسطينيين يريدون السلام، في حين اعتقد 23% فقط عكس ذلك. وفي استطلاع آخر أجراه المركز نفسه في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2002، أيد 71% من المستجوبين الاقتراح بأن "أغلبية الفلسطينيين" لم تتكيف إزاء وجود إسرائيل، وأنها تريد تدميرها، في حين أن 18% فقط رفضوا ذلك. وفي أواخر شباط/فبراير 2003، كان 10% فقط يعتقدون أن عرفات يمكن أن يوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل تتضمن تقديم تنازلات رئيسية من الجانبين.

اتجاهات الرأي العام

مقاومة الصعوبات وتحمل التكاليف

أثبت المجتمع الإسرائيلي على مر الزمن أنه أكثر قدرة على مقاومة الصعوبات وتحمل التكاليف مما كان ينسب إليه حتى من قادة البلد السياسيين. صحيح أن التكاليف المتراكمة أنتجت الضغط الشعبي الذي أجبر الحكومة الإسرائيلية على سحب قواتها من جانب واحد من الجنوب اللبناني في أيار/مايو 2000، لكن الرؤية الأكثر

توازناً يجب أن تعطي ثقلاً موازياً، على الأقل، لواقع أن الرأي العام تحمل التورط الإسرائيلي في لبنان ثمانية عشر عاماً تقريباً. وفي وسع المرء عندما ينظر إلى الأحداث الماضية القول إن ضغط الرأي العام من أجل الانسحاب من جانب واحد لا يعكس الافتقار إلى مقاومة الصعوبات وتحمل التكاليف بصورة أساسية، وإنما إلى تنامي الاعتقاد أن وجود الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني كان عديم الجدوى ولم يعد يخدم المصالح الحيوية لإسرائيل. وعلى غرار ذلك، تحمل الرأي العام الإسرائيلي، في أثناء حرب الخليج سنة 1991، الهجمات العراقية بالصواريخ الباليستية من دون الضغط على الحكومة للرد. ويبدو أن الرأي العام كان مقتنعاً بأن الحفاظ على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، وتجنب إلحاق الضرر بالائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة لمواجهة العراق، أهم من إرضاء الرغبة في الانتقام والتمسك بمبدأ الرد الفوري.

وخلال سنتي 2001 و2002، اختبر العنف الفلسطيني ثانية القدرة الإسرائيلية على التحمل. وبحلول آذار/مارس 2003، بلغ عدد الإصابات التي لحقت بالإسرائيليين منذ بدء العنف في أيلول/سبتمبر 2000 أكثر من 760 قتيلاً. وللايضاح فقط، يعادل هذا الرقم أكثر من 36.000 أميركي، وفقاً للحجم النسبي لكل شعب - أي أكثر من اثني عشر ضعف عدد الإصابات الأميركية التي أوقعتها هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية، وأعلى من أي مستوى من الإصابات تكبدته إسرائيل في أي فترة سابقة من تاريخها، باستثناء الحروب التقليدية الشاملة، مثل حرب "الاستقلال" سنة 1948، وحرب الأيام الستة سنة 1967، وحرب يوم الغفران سنة 1973. ومع ذلك لم يدفع هذا الرقم المرتفع للإصابات المجتمع الإسرائيلي إلى الضغط على حكومته لتقديم تنازلات غير ملائمة، أو على العكس من ذلك، إجبارها على اتخاذ تدابير بالغة القسوة على أمل إنهاء العنف.

لقد امتنع المجتمع الإسرائيلي حتى اليوم من القيام بحركة جماعية لإجبار حكومته على الانحناء أمام الضغوط الفلسطينية أو أمام مصادر الضغط الأخرى. وبقي الاعتراض على الخدمة العسكرية في الأراضي [المحتلة]، بين الجنود النظاميين والاحتياطيين، ظاهرة هامشية نسبياً. وأياً كان الخلاف أو المقاومة، فقد بقي أقل قوة من ذلك الذي حدث في التسعينات بالنسبة إلى الوجود الإسرائيلي في الجنوب اللبناني. بل إنه من مجموع 75.000 إسرائيلي نشطوا كمتطوعين في الحرس المدني أو الشرطة الاحتياطية، تطوع 30.000 في سنة 2002.

يعكس هذا الإجماع الواسع الاتفاق في صفوف قيادة الجيش الإسرائيلي بشأن جهود مواجهة الإرهاب الفلسطيني، حيث لم تكن حدة الجدل قريبة من حدة الجدل بين تلك الصفوف فيما يتعلق بتورط إسرائيل في لبنان. بل لقد كان هناك درجة

ملحوظة من الإجماع ضمن هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي فيما يتصل بالعمليات العسكرية، فضلاً عن الاستراتيجية الإجمالية رداً على العنف الفلسطيني. وقد أدى هذا الإجماع، بالإضافة إلى حكومة الوحدة الوطنية التي استمرت حتى أواخر سنة 2002، إلى دعم عام قوي ومستمر للحكومة وسياساتها. ونجحت القيادة السياسية والعسكرية في إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن الكفاح ضد الإرهاب والعنف الفلسطينيين كفاح وجودي، أو كما عبر عن ذلك رئيس الحكومة شارون بالقول إنها "حرب على بيتنا". كذلك فإن أية مظاهر ثقافية لمعارضة التدابير العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين كانت أقل حدة مما كانت عليه في الفترات السابقة، كما في أثناء حرب الاستنزاف خلال 1969 - 1970. ففي ذلك الوقت تساءل الفنانون الإسرائيليون، ولا سيما على المسرح، بحدة عن مشروعية القتال على طول قناة السويس.

وللسبب نفسه، بقي الضغط العام من أجل اتخاذ تدابير صارمة ضد الفلسطينيين محدوداً إلى حد كبير. وهكذا إن كان أحد أهداف زعيم السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، خلال هذه الفترة هو استفزاز إسرائيل لاتخاذ تدابير يمكن أن تساعد في تصويرها أنها "صرب ثانية"، فقد فشل هذا الهدف فشلاً ذريعاً. بل إن مجتمع المستوطنين - وهو دائرة انتخابية تضم بعض أشد الأفراد المدفوعين بالأيديولوجيا - امتنع إلى حد كبير من ممارسة ضغوط قوية على الحكومة الإسرائيلية للرد على النزاع بصورة أكثر عدوانية. وهذا أمر تجدر الإشارة إليه بصورة خاصة نظراً إلى أن المستوطنين أصبحوا الأهداف الأساسية للمسلحين الفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية. وقد أثني مجتمع المستوطنين بشكل جزئي عن ممارسة مثل هذه الضغوط بسبب تقويمه للرأي العام الإسرائيلي الأوسع. فقد كانوا يخشون أن الدعوة إلى زيادة النشاط العسكري يمكن أن تنقّر منهم أغلبية الإسرائيليين الذين يعارضون ممارسة مزيد من العنف والذين يعتبرون أن مجتمع المستوطنين يحث على تصعيد الصراع بشكل غير ضروري، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع مزيد من الإصابات في صفوف الإسرائيليين، فضلاً عن حدوث خلاف خطر مع الولايات المتحدة.

إن البعد الاقتصادي للصراع هو جانب مقاومة الصعوبات والضغوط الأكثر تعرضاً للأذى في المجتمع الإسرائيلي. فقد تبين حتى أوائل سنة 2003 أن الإسرائيليين متجاوبون للغاية مع الدعوات إلى الخدمة في الاحتياط، حتى عندما ارتبطت هذه الخدمة بمخاطر جسدية ضخمة. وقد تجلى ذلك بوضوح في أواسط سنة 2002 خلال عمليتي السور الواقى والمسار الحازم. غير أن الإسرائيليين أنفسهم أصبحوا أقل تسامحاً جداً عندما بدأ الصراع المطول يؤثر في أوضاعهم المالية، إما من خلال الضرائب المرتفعة، وإما من خلال عواقب الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، مثل

البطالة المتزايدة.

في فترة 2001 - 2002، أصبح الإسرائيليون أكثر تشاؤماً بشأن التوقعات الاقتصادية لبلدهم فضلاً عن مالياتهم الشخصية. لكن، خلافاً للتشاؤم إزاء التسوية السياسية مع الفلسطينيين، انعكس المشهد الاقتصادي القاتم على تقويم قيادة البلد. فقد أعطى الإسرائيليون أدنى الدرجات للقيمين على اقتصادهم الوطني، في حين أنهم كانوا يميلون إلى التعبير عن ثقتهم بقياداتهم الدفاعية. وظهرت هذه الخلاصة بوضوح في استطلاعات الرأي التي أجراها معهد سميث في حزيران/يونيو 2002، وصحيفة "يديعوت أحرونوت" اليومية الرائدة في تموز/يوليو 2002، إذ أعطى 71٪ من المستجوبين علامات جيدة لأريئيل شارون كرئيس للحكومة، لكن لم يوافق سوى 29٪ على معالجته للوضع الاقتصادي. وعبر 66٪ من المستجوبين عن ثقتهم بقيادة شارون للبلد، في حين أن 26٪ فقط كانوا يثقون بقدرة وزير المالية على إدارة الاقتصاد بنجاح.

إن اجتماع التأثير الاقتصادي للتباطؤ العالمي، وأزمة الثقة التي تؤثر في أسواق المال الأميركية، والأزمة في قطاع التقانة العالية العالمي، وتكاليف نحو عامين ونصف عام من العنف، يمكن أن يصبح عاملاً استراتيجياً في المستقبل. وهكذا، ليس من الواضح تماماً ما إذا كان الإسرائيليون راغبين في وضع اقتصادهم في "حالة حرب" إذا ما طال العنف. وفعلاً، حدد اليسار الإسرائيلي هذا الضعف المحتمل. وفي أواخر سنة 2002، وضع بعض المجموعات المؤيدة للسلام إعلانات في وسائل الإعلام الإسرائيلية المطبوعة تدعو إلى "إنهاء القتل ووضع حد للركود الاقتصادي".

لقد ازدادت أهمية البعد الاقتصادي مع الزمن. ومع تزايد نجاح الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية في مكافحة مختلف المنظمات الإرهابية الفلسطينية وخفض حوادث الهجمات الإرهابية في إسرائيل نفسها بنسبة كبيرة، أصبح الرأي العام الإسرائيلي أكثر انشغالاً بالوضع الاقتصادي. وفي استطلاع للرأي أجراه معهد سميث في أواسط شباط/فبراير 2003، وصف الإسرائيليون الأزمة الاقتصادية، أول مرة منذ اندلاع العنف، بأنها أكثر إلحاحاً من الصراع العنيف مع الفلسطينيين: أجاب 36٪ بأن على الحكومة الجديدة أن تعطي الأزمة الاقتصادية الأولوية، في مقابل 18٪ اختاروا الصراع مع الفلسطينيين؛ وعزا 46٪ أهمية متساوية للثنتين. وفي الإجابة عن سؤال مماثل تقريباً، رأى 45٪ من المستجوبين في استطلاع للرأي أجراه مركز ستاينمتز في شباط/فبراير 2003، أن إعادة تنشيط الاقتصاد هي الأولوية الأولى للحكومة الجديدة، في مقابل 42٪ رأوا أن حل الصراع مع الفلسطينيين هو الأولوية الأولى.

المدى القصير: دعم التدابير القاسية

أيد الإسرائيليون بقوة مختلف التدابير الهجومية ضد الفلسطينيين لوقف العنف، بينما قاوموا الخطوات التي اعتبروها متطرفة. وهكذا وجد استطلاع الرأي الذي أجراه مركز يافى سنة 2002، أن 90% من المستجوبين يؤيدون القضاء على الناشطين في الإرهاب، أي استهدافهم بالقتل، وأيد 80% استخدام الطائرات المقاتلة والدبابات ضد الفلسطينيين، بينما أيد 73% استخدام الإغلاق والعقوبات الاقتصادية. وفي استطلاع للرأي أجراه مركز ستاينمتز في حزيران/يونيو 2002، أيد 80% من المستجوبين الوجود المطول للجيش الإسرائيلي في المدن الفلسطينية كجزء من عملية المسار الحازم. وفي الواقع، كشف استطلاع حزيران/يونيو 2002 أن هذا الموقف لقي الدعم من 68% من المستجوبين بين أولئك الذين أعلنوا أنهم صوتوا لمصلحة مرشح حزب العمل (رئيس الحكومة براك آنذاك) في انتخابات شباط/فبراير 2001. وفي استطلاع الرأي الذي أجراه مركز ستاينمتز في كانون الأول/ديسمبر 2002، رأى 15% فقط أن سياسة شارون تجاه الفلسطينيين "قاسية جداً"، في حين رآها 31% "متساهلة جداً"، ووجدتها 47% "صحيحة".

في مواجهة عنف فلسطيني لا هوادة فيه و"حرب على البيت"، كان أمام الإسرائيليين سببان رئيسيان لتأييد التدابير الواسعة المتخذة لاقتلاع العنف من جذوره. الأول ينطوي على الغياب المتصور للبدائل ذات الصدقية: في أوائل سنة 2003 استمر الإسرائيليون في نظرهم إلى محاولات إنهاء العنف عبر الدبلوماسية بأنها إخفاقات مستنكرة. والسبب الثاني فقدان الإيمان برغبة القيادة الفلسطينية في الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في السابق، وبالوعود المتعددة التي قطعتها منذ أواخر سنة 2000 بوقف العنف. لذلك شعر الرأي العام الإسرائيلي في الظاهر بأن تبيان التكاليف التي جرها قادة الشعب الفلسطيني على شعبهم هو الطريقة الوحيدة لإقناع عرفات بإعادة النظر في دعمه المضمّر، إن لم يكن النشيط، للإرهاب، أو، بشكل أفضل، إقناع الشعب الفلسطيني بالتخلص من عرفات.

وبناء على ذلك يجب اعتبار تراجع الدعم لعملية أوسلو بين الإسرائيليين انعكاساً للغضب على ياسر عرفات وللأس من عملية تتوقف على "حسن السلوك" من جانب الفلسطينيين، أكثر مما هو انخفاض للرغبة في تقديم تنازلات. كما أن أغلبية الإسرائيليين ليست مقتنعة فحسب بأن عرفات ليس "شريكاً" في السلام، بل مقتنعة أيضاً بأنه لم يكن يعتزم إقامة سلام قط، وأن اتفاق أوسلو بالنسبة إليه ليس سوى خداع. وبالنظر إلى الماضي، يوفر العنف الشديد والمطول قرينة من أجل فهم رفض عرفات للتنازلات الكبيرة التي قدمها براك في كامب ديفيد في تموز/يوليو 2000،

وتلك التي قدمها الرئيس بيل كلينتون في إطار "اقتراحات جسر الهوة" في كانون الأول/ديسمبر 2000.

المدى الطويل:

الدعم الكامن للتنازلات

إن دعم الجمهور الإسرائيلي للتدابير القوية المتخذة من أجل محاربة العنف الفلسطيني لم يقلل اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي المؤيدة للاعتدال على المدى الطويل. وهكذا، على الرغم من اعتبار تقديم التنازلات أمراً غير مبرر ما دام العنف مستمراً وعرفات باقياً على رأس الشعب الفلسطيني، فإن الجمهور الإسرائيلي استمر في التزامه الخطوط العامة للمقايضة الكبرى في أوسلو: الطلاق بين إسرائيل والفلسطينيين استناداً إلى مبادلة الأرض بالسلام والأمن. وبناء على ذلك، أشارت استطلاعات الرأي العام إلى معارضة قوية لوقف عملية السلام، حتى في غياب الدليل الملموس على أن العملية لا تزال حية. ففي استطلاع مركز يافى سنة 2002، أيد 27٪ فقط من المستجوبين تعليق عملية السلام "حتى لو أدى ذلك إلى الحرب"، في حين عارض 54٪ مثل هذا التعليق. وفي الاستطلاع الذي أجراه مركز ستاينمترز في كانون الأول/ديسمبر 2002، أيد 63٪ من المستجوبين إجراء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية في مقابل 31٪ عارضوا ذلك. وعندما طلب منهم أن يتصوروا أنفسهم في موقف تكون فيه إسرائيل والفلسطينيون قريبين من التوصل إلى مرحلة متقدمة في المفاوضات من أجل السلام، قال 58٪ أنهم يؤيدون إنشاء دولة فلسطينية، في مقابل 37٪ فقط قالوا أنهم يعارضون مثل هذه النتيجة.

لقد ازداد التأييد الكامن لتقديم تنازلات كبيرة في مقابل السلام والأمن في الأعوام الأخيرة. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى تطور مهم سرعه العنف الفلسطيني في فترة العامين ونصف العام المنصرمة: وهو الوعي المتزايد بين اليهود الإسرائيليين بالعامل الديموغرافي والمخاطر التي تواجه استمرارية خاصية إسرائيل كدولة يهودية. وهذه الحساسية الجديدة، مضافة إلى التعب المتنامي جرّاء الصراع الذي يبدو أن لا نهاية له، دفعت أعداداً متزايدة من الإسرائيليين إلى عدم اعتبار الضفة الغربية وغزة ميزة لمصلحة الدفاع عن إسرائيل ضد التهديدات الاستراتيجية بقدر اعتبارها عبئاً على الأهداف الأساسية للدولة.

وفي استطلاع للرأي أجرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" في تشرين الأول/أكتوبر 2002، أيد 60٪ من المستجوبين الشروع في مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، بينما عارض ذلك 39٪. وفي الاستطلاع نفسه، أعرب 78٪ عن أن على إسرائيل أن توافق، في سياق اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، على تفكيك معظم

المستوطنات في الأراضي [المحتلة] (أيد 32٪ إزالة كل المستوطنات، في حين أيد 46٪ إزالة المستوطنات من "المناطق العربية كثيفة السكان")، وعارض 20٪ فقط إزالة أي مستوطنة. وكشف استطلاع للرأي أجرته "يديعوت أحرونوت" أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 في أوساط الأعضاء المسجلين في حزب الليكود الذي يتزعمه شارون، أنه حتى بين ناخبي الجناح اليميني هناك نسبة مذهلة، 54٪، تؤيد إزالة المستوطنات من "المناطق العربية كثيفة السكان"، وأن 11٪ يؤيدون إزالة كل المستوطنات، و33٪ فقط يعارضون إزالة أي مستوطنة.

انعكست التحولات في التصورات، ولا سيما فيما يتعلق بالتهديد الديموغرافي، بوضوح في تغير النهج الإسرائيلي تجاه قضية القدس. ففي أثناء العقود الثلاثة الأولى التي تلت السيطرة على القدس الشرقية في حرب 1967، كان يُنظر إلى القدس بصورة أساسية من خلال منظار التزام المحافظة على وحدة المدينة كجزء لا يتجزأ من الروح القومية لإسرائيل. وقد أخذ هذا الأمر يتحول بالتدرج في الأعوام الأخيرة، إن لم يكن استبدل به ميل متنام، إلى النظر إلى القدس من المنظار الديموغرافي. وعلى هذا الأساس، لم يعد نقل الأحياء العربية من القدس إلى السيطرة الفلسطينية ذلك الموضوع المحظور، على الرغم من أن الأغلبية لا تزال تعارض هذا الخيار، وإنما صار ينظر إليه باعتباره ضرورة حتمية للتوصل إلى حل سياسي قابل للبقاء من جهة، وبأنه الطريقة الوحيدة لاستثناء نحو مئتي ألف فلسطيني من المواطنة في الدولة اليهودية ومن المشاركة في ديمقراطيتها التعددية من جهة أخرى.

وجد استطلاع مركز ستاينمترز في شباط/فبراير 2003 تأييداً قوياً لتقديم تنازلات إسرائيلية رئيسية وواسعة في سياق تسوية دائمة، يوقع فيها الفلسطينيون معاهدة سلام تنهي الصراع، ويتخلون عن حق العودة، ويعترفون بالروابط التاريخية للشعب اليهودي بجبل الهيكل [الحرم الشريف]، ويتعهدون بوقف الإرهاب. وفي هذه الحالة، يقبل 58٪ (في مقابل معارضة 37٪) إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 1967، مع إجراء بعض التعديلات في هذه الحدود؛ ويؤيد 69٪، في مقابل 26٪، إزالة كل المستوطنات في غزة والمستوطنات المعزولة في الضفة الغربية؛ ويؤيد 41٪ (في مقابل معارضة 54.5٪) نقل الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى السيادة الفلسطينية.

غير أن من الواضح أن تأييد الإسرائيليين اليهود لاتخاذ تدابير قاسية من أجل استئصال العنف الفلسطيني، والفقدان التام لإيمانهم بالقيادة الفلسطينية الحالية، يعنيان ضمناً أنه يجب النظر إلى تأييد الإسرائيليين تقديم تنازلات باعتباره تأييداً كامناً أكثر مما هو تأييداً ملموساً. ويعني ذلك، من الناحية العملية، أن من غير المرجح أن تتجلى هذه الرغبة في ممارسة مثل هذه المرونة إلى أن تتغير البيئة الاستراتيجية

في إسرائيل - أي إلى حين انتهاء العنف و بروز قيادة فلسطينية جديدة أقل تورطاً في أعمال الإرهاب. وعندما تؤدي هذه التطورات إلى استعادة إيمان الإسرائيليين وثقتهم بشريكهم الفلسطيني، يمكن أن تتحول الرغبة في التوصل إلى تسوية من كامنة إلى حقيقية.

تمثل المزيد من الإشارات العملية إلى الاستعداد للتسوية في قرار الحكومة الإسرائيلية، في أواسط سنة 2002، ببناء سور يمتد في معظمه على طول خطوط سنة 1967، وفي التأييد العام لهذا القرار. بل إن معارضة القرار في أوساط معظم أعضاء حكومة الليكود وأعضاء الكنيست كانت محدودة، وهو ما يضاد التوقع أنهم سيعارضون مثل هذه الخطوة بشدة، إذ إن السور سيفسر بأنه رغبة في الانسحاب إلى حدود 1967 تقريباً. كما أن مجتمع المستوطنين استجاب بتردد وخضوع نسبي لقرار إنشاء السور الأمني. وفي أوائل سنة 2003، حدث انشقاق مهم بين قيادة المستوطنين عندما قررت الأغلبية تقديم موقفها إلى الحكومة فيما يتعلق بالترسيم الدقيق لموقع السور الأمني - وهو ترسيم يمتد بشكل أعمق إلى الشرق، وأبعد عن حدود 1967 مما أوصى به الجيش الإسرائيلي، وبالتالي إدخال مزيد من المستوطنات في الجانب الإسرائيلي. وكان رأي الأقلية أن هذا الاقتراح يشكل تخلياً عن مثال "إسرائيل الكبرى"، وخيانة له. وتعكس خطوة تقديم خطة بديلة للسور، بدلاً من رفضها تماماً، تقدير المستوطنين للرأي العام في أوساط التيار السائد، ورغبتهم في التوصل إلى تسوية معه بدلاً من تحديه بالكامل.

تأييد أريئيل شارون

بقي تأييد الرأي العام لطريقة تعامل شارون مع الشؤون الخارجية والدفاعية مرتفعاً جداً في أوائل سنة 2003، وتراوح بين 65% و75%، تبعاً للصيغة التي وضعت فيها الأسئلة المطروحة في مختلف استطلاعات الرأي. والسبب الظاهر لهذا التأييد القوي هو نجاح شارون في قيادة سياسة تعكس الكثير من الأفضليات العامة لدى الشعب الإسرائيلي. ففي التصريحات العامة، يردد رئيس الحكومة الإسرائيلية تقويم الرأي العام للعنف الفلسطيني، وخصوصاً العمليات الانتحارية في المراكز السكانية الإسرائيلية، بأنه هجوم شامل على المجتمع الإسرائيلي في عقر داره. وخلال أشهر الصراع الطويلة، عكس شارون أيضاً (وزرع) الكراهية التي تكونت لدى الإسرائيليين تجاه عرفات - النظر إلى الزعيم الفلسطيني على أنه منغمس في العنف وغير راغب في الابتعاد عن دوره كثور.

وفي الوقت نفسه، عرف عن شارون تحفظه وحذره في تجنب تجاوز حدود معينة في الصراع ضد الفلسطينيين - مثل قتل عرفات أو طرده - على الرغم من الضغوط

الممارسة لاتخاذ إجراءات قوية من جانب رئيس هيئة الأركان السابق الجنرال شأؤول موفاز، فضلاً عن بعض زعماء الجناح اليميني السياسيين في البلد، ومنهم وزير الأمن الداخلي السابق عوزي لنداو، وزعيم الاتحاد القومي أفغدور ليبرمان، وزعيم الحزب القومي الديني إيفي إيتام. وعن طريق تجنب التدابير المتطرفة والإشارة إلى أن الأعمال العدائية الإسرائيلية، مثل عملية السور الواقعي وعملية المسار الحازم، لا تهدف إلى إعادة احتلال الضفة الغربية وغزة، تجنب شارون أيضاً إحداث شرخ في علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة - وهي اختبار كاشف مهم لتقويم الرأي العام الإسرائيلي لزعمائه. ومع أن شارون تبنى موقفاً قوياً، إلا إنه لم يتردد في تكرار أن ثمة قوة في ضبط النفس، وأنه لن يقود إسرائيل إلى حرب.

إن الحرص الذي أبداه شارون على عدم تجاوز هذه الخطوط حقق هدفاً آخر يؤيده الرأي العام بقوة، وهو مواصلة مشاركة حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل. ويعكس تفضيل الرأي العام لحكومة وحدة وطنية رغبة عميقة في أن يتحدث الزعماء الإسرائيليون بصوت واحد، وفي ألا تصبح الجهود لاستئصال العنف حلبة أخرى للخلافات الحزبية، ما دامت الهجمات الفلسطينية مستمرة. وبناء على ذلك، استمرت حكومة الوحدة الوطنية قائمة منذ شباط/فبراير 2001 حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وهي فترة أطول كثيراً مما كان يتوقع معظم المراقبين السياسيين.

التقط شارون في الوقت نفسه عواطف الرأي العام بالتعبير عن تأييده الكامن للحلول الوسط. وهكذا عكس رغبة الرأي العام في تقديم "تنازلات مؤلمة"، وقبول نشوء الدولة الفلسطينية في نهاية المطاف [....]. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>